دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حوار حول مركز الدراسات الاستراتيجية
المصدر:	المجلة الثقافية
الناشر:	الجامعة الأردنية
المؤلف الرئيسي:	الحمارنة، مصطفى
مؤلفين آخرين:	علي، ناصر(محاور)
المجلد/العدد:	ع 50
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	اغسطس - جمادي الثانية
الصفحات:	26 - 31
رقم MD:	144693
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	النزاعات الاقليمية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجامعات و الكليات، الجامعة الأردنية ، الديمقراطية ، الأردن، العلاقات الدولية ، العالم العربي ، التطور التكنولوجي، البحث العلمي ، شبكات المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، القضايا الاقتصادية ، المؤتمرات ، المهارات البشرية ، التنمية المهنية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/144693

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حوار

حول مركز الدّراسات الاستراتيجية

أجرى الحوار : د. ناصر علي

تبدأ المجلة الثقافية، سلسلة حوارات حول المراكز المهمة في الجامعة وخارج الجامعة، وحوارنا الأول هذا يدور حول مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية.

فبعدعشرة أعوام على التحول الديمقراطي الذي يعيشه الأردن، ومنذ عام ١٩٨٩ والحاجة تتعاظم لترسيخ مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها، لما لها من أهمية خاصة في عالم الديمقراطية الحديث. وهذه المؤشرات والمحدّدات ضرورية لتركيز مفهوم المجتمع المدني وتعزيز».

إن مراكز الدراسات والبحوث العلمية تستطيع ببحوثها أن تعرّفنا بحقيقة أحوال المجتمع، حاجاته وامكاناته، وتستطيع كذلك أن توجّه الطاقات الكامنة في المجتمع نحو الأفضل والأحسن.

وقد وجد في الأردن مراكز بحثية عديدة كانت تابعة لمؤسسات علمية، توقّف كثير منها عن أعمالها، وقليل منها استمر في العمل، ومنها مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للجامعة الأردنية.

*** فماذا يقول الدكتور مصطفى الحمارنه مدير المركز :**

أسس هذا المركز عام ١٩٨٤ ليكون وحدة أكاديمية من وحدات الجامعة الأردنية بهدف اجراء الدراسات والبحوث، في مجال النزاعات الإقليمية والعلاقات الدولية، والأمن، ومنذ ذلك الوقت تعاقب على إدارته عدد من الأساتذة، من أبرزهم الأستاذ الدكتور كامل أبو جابر. والسفير صالح الزعبي وقد عمل المركز خلال الفترة الأولى من تأسيسه، على عقد جلسات مغلقة للسياسيين الكبار في الأردن، ولم تخرج موضوعاته عن عناوين: «الهوية الوطنية» و«الأمن الأردني»، إذ حصَرت الإدارات الأولى للمركز اهتمامها في هذه الموضوعات ربما لأن الجو السياسي العام كان مختلفاً.

وكانت انطلاقة المركز عام ١٩٩٢. حيث وسع من نشاطاته التي كان يقوم بها، لتشمل التخطيط والبحث في حقول جديدة هي: الديمقراطية والتعددية السياسية

والتنمية والبيئة، كما نظّم المركز عدداً كبيراً من الندوات والجلسات العلمية، زوّدت الباحثين وصانعي القرار بالمعلومات التي توصلت اليها تلك الدراسات واللقاءات، للاسترشاد بها في عملية التخطيط للمستقبل.

ومع بداية عقد التسعينات، استطاعت ادارة المركز إعادة تعريف مفهوم الاستراتيجية الوطنية، فشملت اهتمامات المركز كل ماله علاقة بحاجات الأردن، وما تتطلبه من عمليات تخطيط، ولم تعد الدراسات مقتصرة ،على موضوعات الأمن والسياسات الخارجية، فأعمال المركز وأبحاثه تجاوزت هذه المرحلة الى مراحل متقدمة شملت المنطقة العربية والشرق الأوسط، واستطاع المركز ان يدخل مفهوم استطلاع الرأي بشكل علمي، أكاديمي في منطقة تخلو من ذلك المفهوم. وذلك التوسع في نشاط المركز يحتاج الى تحديث.

إذن: هل كانت عمليات التحديث نابعة من حاجات بحثية، تواكب التطورات التكنولوجية وما تحتاجه من تقنيات متطورة؟

- كان من الطبيعي ان تودي اهتمامات المركز ونشاطاته الجديدة الواسعة إلى ضرورة التوسع في الموقع للمواءمة ما بين التجديد والتبعات العلمية الكثيرة التي ألزم المركز نفسه بها تجاه الأوساط الأكاديمية العربية والعالمية، وبين حاجاته المتزايدة، ومن أجل ذلك، تم الانتقال الى مبنى رئاسة الجامعة القديم الذي بنى عام ١٩٤٨ وكان أول مدرسة زراعية في البلاد - وهو اليوم أقدم المباني العامة في الأردن - وفي عام ١٩٩٨ بدأت عملية الترميم والتحديث، واستطاع المركز تأمين التمويل اللازم لعملية إعادة الهيكلة من أطراف محلّية ودولية، ولم يتحقق ذلك الدعم لولا السمعة والثقة التي يتمتع بها

المركز بفضل انجازاته وبرامجه الغنية، وساهم في ذلك كل من : أمانة عمان الكبرى، مؤسسة (فريدرش ايبرت) ووكالة الإنماء الكندية، السفارة البريطانية، حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجامعة الأردنية والحكومة الاسبانية.

وهذه العملية أدخلت المركز إلى عالم المعلوماتية ، فهو الآن مجهز بأحدث تقنيات البحث العلمي والاستطلاع، حيث يرتبط مع شبكات الانترنت والبث الفضائي العالمي، ووكالات الأنباء المحلية والدولية، وكل ذلك من خلال وحدات اتصال وخطوط معلومات مزودة بأحدث التقنيات. إلى جانب غرف الاجتماعات ومكاتب الباحثين المتصلة مع مصادر المعلومات كافة، وذلك من أجل الاسهام في تقديمه مركزاً أكاديمياً علمياً، يُعنى بصورة علمية بالقضايا الاستراتيجية المهمة التي يمر بها الأردن والمنطقة.

هل من الممكن ان تتحدث عن الوحدات المهمة التي يتكون منها المركز؟

- في سبيل تحقيق أهداف المركز وحرصاً منه على توفير جو أكاديمي في وسط إقليمي سريع التغير، أسس المركز وحدات بحث، هي :

وحدة استطلاع الرأي :

يعتبر استطلاع الرأي أحد أهم أدوات قياس الرأي العام العصرية، وتعد استطلاعات الرأي من أهم الوسائل التي تعزز التجارب الديمقراطية في العالم وتعمقها، لذا درج المركز على القيام بعدة استطلاعات للرأي في قضايا وطنية كثيرة، وضع نتائجها امام المهتمين السياسيين ورجال الدولة، ولم يعمد إلى حجبها عن المواطن، بل ان كل ما يتم عمله من استطلاعات، ينشر في الصحافة المحلية ويوضع أمام نظر قطاعات المجتمع المحلي، ويبث عبر شبكات الانترنت ووكالات الأنباء العالمية. كما أجرى المركز من خلال وحدته هذه، عدداً من المسوحات الكثيرة في مجال الاقتصاد. ومن أهمها ما تم عمله حول مسألة البطالة في الأردن عام ١٩٩٦. وما نتج عن ذلك العمل من أرقام اختلفت عن الأرقام والنسب الحكومية الرسمية، لكنها مع مرور الوقت أثبتت إنها الأكثر انسجاماً مع الواقع، مما جعلها تنال المصداقية وتصمد أمام الانتقادات. وساهم في إحداث وعي وطني مسؤول تجاه المشكلة، إذ تحدّث ما يزيد على خمسة وستين نائباً في البرلمان الأردني آنذاك عن مشكلة البطالة باعتبارها مشكلة وطنية تواجه الأردن.

وإضافة الى ذلك قام المركز باستطلاعات الرأي الخاصة بالحكومات الأردنية، ابتداء من عام ١٩٩٣ وحتى اليوم، حيث تناولت تلك الاستطلاعات التجارب الحكومية، عند التأسيس أو بعد مئة يوم على تشكيلها أو أكثر من ذلك، كما أجريت استطلاعات حول مسائل كثيرة منها، العلاقة الأردنية - الفلسطينية، ومفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية، والعملية الديمقراطية، ودور المرأة في الحياة العامة. وقد أثار كل استطلاع من هذه الاستطلاعات حوارات ساخنة بين مؤيدين ومعارضين، ولعل المراجعة البسيطة للمواقف المحلية من خلال الصحافة تبين لنا أهمية ونوع ما تقوم

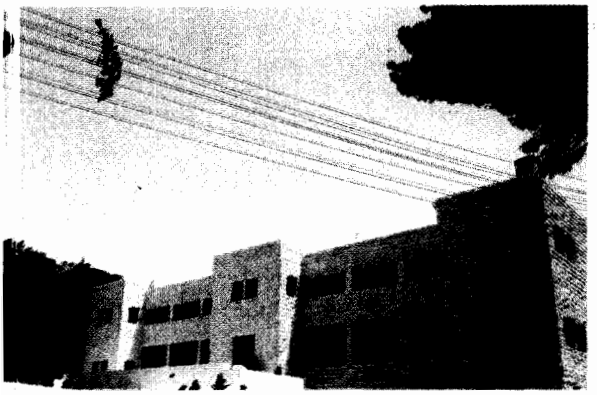

به هذه الوحدة من نشاطات شكلت مساحة واسعة من النقاش والجدل الوطني المسؤول.

*** وماذا عن الاستطلاعات حول قضايا الاقتصاد...؟**

- ثمة وحدة تسمى الدراسات الاقتصادية. تهتم بالقضايا الاقتصادية الأردنية المختلفة، وتختار ما يشغل ذهن المواطن في الأردن، وتعرض القضية من خلال مجموعة من حلقات النقاش وورشات العمل والندوات والمؤتمرات ثم نصدر بعض الكتب المتعلقة بهذا المجال. وفي هذه الوحدة تحدث إلينا الدكتور أثيل عبد الجبار الجومرد رئيس الوحدة المتخصص في قضايا الاقتصاد الأردني: فقال :

لقد عمدت الوحدة من خلال مجموعة جلسات ومناقشات وندوات شارك فيها مختصون ناقشوا مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي تتميز بأنها غير مكلفة، وهذه الوحدة تتسم بالاستقلالية في بحوثها العلمية، وقامت بانجازات عديدة أبرزها :

١ - عقد المؤتمر الخاص بالاقتصاد الأردني، مشكلاته وآفاقه عام ١٩٩٣، وهذا المؤتمر يعتبر محاولة أولى من قبل هيئة أكاديمية أردنية، سمحت لكل الأكاديميين ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وممثلين لمؤسسات مختلفة أخرى للمشاركة فيه بهدف إجراء

تقييم نقدي لأداء الاقتصاد الأردني. والقيام بتحليل معمق للجوانب الاقتصادية المختلفة في إطارها المتقلب والمحيط المتغير.

٢ - دراسة واقع الاستثمار في الأردن عام ١٩٩٦، وهي مسألة تشغل الواقع الاقتصادي الأردني الراهن، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن عدة أسئلة أهمها: لماذا يعاني الاقتصاد في الأردن من الركود، ولماذا تزداد البطالة؟ وقد حاول المؤتمر الإجابة عن الأسئلة من خلال طرح المشكلة من زوايا عديدة، بينت أبعادها وكشفت بعض أسبابها. من خلال منهجيات القت الضوء على جوانب لم تكن متاحة لولا المنهج المتبع فيها.

٣ - وهناك دراسات وورش عمل أخرى حول التدريب وتنمية المهارات، من أجل إلقاء الضوء على نوعية التدريب الذي يسعى إليه الفرد الأردني، وماهية الاحتياجات المحلية للسوق الأردني، وهو ما يشير إلى ضرورة وجود نظام معلومات مناسب للتدريب أو ما يمكن تسميته (تطوير اقتصاديات المهارات التدريبية)، أما ما يتعلق بمستقبل أعمال هذه الوحدة، فهي تسعى الى دعوة الخبراء لدراسة أداء الاقتصاد الأردني بشكل موضوعي وبناء مواقف مستقلة وذات مصداقية واضحة تجاه المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الأردني.

وفي هذا السياق أشار الدكتور أثيل الجومرد إلى أنه من المناسب الإشارة إلى المؤتمر الذي عقد في الفترة ما بين ٢٣ - ٢٤ أبريل، نيسان وتناول مسألة تقييم كفاءة المساعدات الاقتصادية للأردن، وقد دعت اليه مجموعة من الباحثين والأكاديميين المحليين والعرب والدوليين، كما تم دعوةعدد من الجهات ذات الطرف المباشر، سواء من الحكومة الأردنية أو الجهات التي درجت على تقديم مساعدات اقتصادية للأردن، وذلك من أجل الخروج بنظرة واقعية وموضوعية لمسألة المساعدات الاقتصادية في الأردن.

أما بالسنبة للمستقبل فلعل الاقتصاد الأردني مقبل على مجموعة من التحولات التي أشار اليها الدكتور أثيل الجومرد، نتيجة واقع اقتصادي جديد، يفرضه دخول الأردن إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية، مما يدعو الى ضرورة تعزيز الجهود والبحوث حول الاقتصاد الأردني.

هل هناك اهتمامات أخرى غير الاقتصاد؟

هناك وحدة الدراسات البيئية :

أسست هذه الوحدة لدراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتفاعل مع البيئة. فالمشكلات البيئية التي يواجهها الأردن هي نتيجة مراحل التنمية المختلفة والبنية الاقتصادية، والسياسات الحكومية ذات الصلة، ويبدو واضحاً أن هذه الوحدة قد جاءت لتدرس التخوّفات المستمرة من تعاظم مشكلة البيئة في الأردن، التي تتفق جهات مختلفة بأنها في تزايد مستمر، على الرغم من تبني سياسات وبرامج للحد من تضخمها. لهذا سعت الوحدة الى القيام بدراسات عديدة وبحوث تركزت حول : مراقبة استخدام المبيدات والأسمدة، وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك، في منطقة

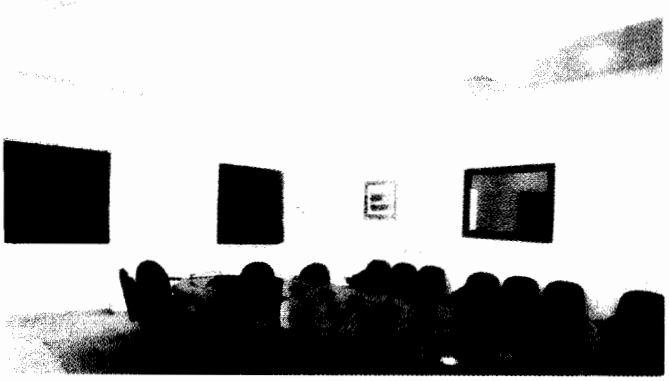

غور الأردن.

وقد سعى المركز منذ إعادته لمفهوم الاستراتيجية الوطنية، إلى عقد عدة ندوات وجلسات وورش عمل. دعا إليها عدداً من الباحثين المتخصصين والمتميزين في عدة مجالات، وكان من أهم أهداف المركز التي تميزه عن مراكز البحوث العربية في المنطقة، أن يضع جل نشاطاته الأكاديمية في متناول يد الباحثين، من خلال كتب أو نشرات أو تقارير أو حتى أوراق عمل متخصصة باتت تشكل في معظمها مكتبة متميزة ومتخصصة لهذا المركز عن سواه. وقد أمكن حصر تلك الإصدارات أو النشرات من خلال الجدول التالي:

نوع الإصدار أو النشرة	العدد
الكتب المتخصصة	٢
استطلاعات الرأي حول العملية السلمية	٣
استطلاعات الرأي حول العلاقة الأردنية الفلسطينية	٣
استطلاعات الرأي حول الديمقراطية في الأردن	٥
استطلاعات الرأي حول الحكومات الأردنية وأدائها	٩
سلسلة إصدارات المجتمع الإسرائيلي	١٢
أوراق موسمية	٢
المجموع	٤٧

*** يزور المركز أساتذة كثيرون فهل هذه الزيارات تثري المركز، وفي أي المجالات ؟**

- لعل الشاهد على أهمية أية مؤسسة، ما يمكن قراءته في أنظار الآخرين، وفي هذا المركز الذي يعتبر الوحيد في الأردن من نوعه، يتم استقبال عدد من الباحثين، الذين يفدون باستمرار إليه، في إطار عمليات التعاون المستمر التي نجح المركز في عقدها مع جامعات ومراكز بحثية أخرى في العالم، وفي هذا الشأن يقول الدكتور ملحم شاوول، الزائر القادم من لبنان، وهو متخصص في مجال استطلاعات الرأي من منظور سوسيولوجي:

أنا هنا أعمل في مركز متقدم من الناحية العلمية والعملية، وأجزم بأنه يشكل حالة متميزة في المنطقة، وبخاصة في مجال استطلاعات الرأي، وهو ما نتعاون عليه. وعندما أردت تطوير بعض الأفكار لدي جئت إلى هذا المركز، من أجل محاولة تطوير آليات قياس الرأي العام العربي بشكل مشترك.

ويقول الدكتور ملحم عن أهمية استطلاعات الرأي ومدى نجاح التجربة في المنطقة :

في الحقيقة تأتي أهمية استطلاعات الرأي الصادرة من مراكز بحث أكاديمية، في أنها الأقدر على تشخيص الواقع، وفي هذه الحالة لا بد للاستطلاعات ان تتعارض أحياناً مع ما هو سائد، لأنها مبنية على قاعدة علمية، كما أنها تتحدى الرأي العام الذي قد يتقبلها أو يرفضها، ولكن يجب على الاستطلاعات أن تطور نفسها، لأنها نتيجة زواج التخصصيين السوسيولوجي والإحصائي.

وما أهمية أن يكون الاستطلاع صادراً عن جهة أكاديمية؟ وهل يحقق ذلك ميزة خاصة؟

في واقع الأمر هناك مدرستان في هذا الاتجاه: الأولى تعتبر أن الاستطلاع هو شأن للقطاع الخاص، وهو عمل تجاري يعطي المعلومات لمن يدفع، وهذا التوجه موجود في بعض الدول الأوروبية بشكل واسع، وبعض الدول العربية كما هي الحالة اللبنانية، في حين أن المدرسة الثانية ترى بأنه من المهم تأطير استطلاعات الرأي ضمن مؤسسات أكاديمية، وهي التي نعيشها هنا. والتي أعتقد بأنها هي الأسلم والأضمن والأدق.

*** وأخيراً كيف ترى هذا المركز؟**

- إنني اتواجد في مركز، ينتمي إلى مؤسسة أكاديمية عريقة في عالمنا العربي، وما أثار دهشتي هو أسلوب الإدارة هنا، وروح العمل السائدة، والعلاقة بين الموظفين والعاملين في المركز مع الإدارة، باختصار شديد أقول: أعتقد أن المركز يحمل اسم مشروع استراتيجي يخدم المعرفة، والمجتمع، وأصحاب القرار، ويقدم مادة جديرة بالاهتمام لبناء المستقبل.

أما الباحثة Stefanie Nanes المتخصصة في العلوم السياسية من جامعة ميداسن وسكونيسون التي تجري عدة دراسات حول موضوع المواطنة في الأردن والعلاقة بين الهوية القومية والمواطنة. فقد تحدثت إليّ عن تجربتها في هذا المركز فقالت :

انني آتي هنا للدراسة والقراءة، وبالرغم من أنني لا أعرف أحداً باستثناء الدكتور حمارنة الذي تربطنا به علاقات أكاديمية منذ وقت، فأنني استطيع ممارسة أعمالي البحثية، والتواصل مع المصادر المعلوماتية المتاحة.

أما أسمى الطويل الطالبة في الجامعة الأردنية، التي تواجدت في المركز في أثناء إعداد هذا التحقيق. والتي تساهم في الخدمة ضمن نشاطات العمل الاجتماعي في الجامعة، قالت : أنا لأول يوم هنا ولا أستطيع أن أحكم على شيء، لكني أشعر بأنني ومنذ اللحظة الأولى في دولة اوروبية، هنا عمل مستمر ومنظم، وروح أفضل في التعامل، ولا وجود لأي مظهر من مظاهر البيروقراطية الإدارية. □